وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

دور المصارف المتخصصة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

بحث مقدم الى قسم العلوم المالية المصرفية كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالبين

سمية هادي **عبد الله سلام**

بإشراف

الأستاذ الدكتورعبد الخالق دبي الجبوري

١٤٤٤هـ **٢٠٢٣م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ شَتَّىٰ كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَىٰ﴾

صدق الله العظيم

(سورة طه –اية 53)

الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع

الى الوالدين الكرماء حفظهم الله وادامهم سند وذخر لنا والى كل افراد اسرتي والى روح جدي وجدتي رحمة الله واسكنهم فسيح جنانه والى جميع اصدقائي ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي وسندي ك أخوتي والى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي والى كل من ساهم في تعليمي وتلقيني ولو بحرف واحد في مسيرتي الدراسية

شكر وتقدير

أولا وقبل كل شي شكري لله عز وجل على توفيقه وإتمام هذه المسيرة الدراسية.

الشكر والتقدير للمشرف الأستاذ الدكتور عبد الخالق الجبوري على دعمه وتوجيهه الدائم لي ونجاح هذا العمل.

تقديري وامتناني لرئيس قسم العلوم المالية والمصرفية وأعضاء الهيئة التدريسية في كلية الإدارة والاقتصاد.

قائمة محتويات

الاية القرانية.....ا

الاهداء.....ب

شكر وتقدير.....ث

المستخلص.....ح

قائمة المحتويات.....ج

المقدمة.....١

منهجية البحث.....٢-٣

المبحث الأول:المصارف المتخصصة والمشاريع المتوسطة الصغيرة.....٤-٨

المبحث الثاني:طبيعه المصارف المتخصصة.....٩-١١

المبحث الثالث: دور المصارف المتخصصة في تمويل المشاريع.....١٢-١٩

الاستنتاجات.....٢٠

المصادر.....٢١-٢٢

قائمة الجداول والاشكال

الجدول(١) القروض المقدمة من المصارف المتخصصة الثلاثة.....٨

الجدول(٢) القروض الزراعية قصيرة الأجل الممنوحة من المصرف الزراعي.....١٣

الجدول(٣) القروض الزراعية طويلة الاجل الممنوحة من المصرف الزراعي.....١٥

الجدول(٤) تمويل مبادرة الواحد تريليون دينار عراقي للقطعات المستفيدة.....١٨

الشكل(١) تطور رأس مال (مليار دينار) وموجودات المصارف الخاصة.....١١

الشكل(٢) على تجربة المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....١١

المستخلص :

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة؛ فهي لا تقدم فرصا للتوظف وبالتالي مصدرا للدخل لقطاع عريض من الأفراد فحسب، بل إنها تعد أيضا الدافع الرئيسي للمزيد من الابتكارات التكنولوجية وتنوع الصادرات . ومن ثم فهي تعتبر أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي يظهر دور المصارف المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واضحًا، خاصة المصارف المتخصصة. ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها، أو إنشاء وحدات خاصة داخل المصارف المتخصصة لتمويل هذه المشروعات

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على تجربة المصارف العراقية المتخصصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي ظل سياسات التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد القائم على قوى العرض والطلب . وتشير البيانات المتاحة إلى ظهور قناتين يتم من خلالهما تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بواسطة المصارف العراقية الأولى هي عن طريق الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، اما القناة الأخرى فهي الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة . مما انعكس على زيادة حجم القروض الممولة من قبل المصارف االمتخصصة ، حيث بلغ المجموع الإجمالي للقروض ما يقارب ٤٠ مليار دينار ، ويتوقع أن يتضاعف هذا خلال عام واحد فقط طبقا لمعدلات النمو الشهرية الحالية

المقدمة

يمثل الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة احد أهم عوامل النمو الاقتصادي ، فهناك إجماع على أهمية الدور الذي يقوم به هذا القطاع وأثره الايجابي على تنمية الدخل . وتمثل أهمية تلك المشروعات في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف ، فعلى سبيل المثال تمثل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن ، ٤٨٪ في المغرب ، و ٤٠٪ في الهند ، وأخيرا ٥٦٪ في جنوب إفريقيا. كما تساهم تلك المشروعات بنسبة ٦٠٪ في التوظيف في الأردن و ٤٨٪ من نسبة التوظيف في المغرب ، و٤٥٪ في الهند ، و ٦١٪ في جنوب إفريقيا

إلا أن هذه المشاريع وبخاصة في الدول النامية ومنها العراق تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات الداخلية (الذاتية) والخارجية ، ولعل اعقد وأصعب مشكلة تواجهها هي المشكلة المالية والتمويلية وما يرتبط بها من جوانب مختلفة وإزاء ذلك وجدنا أنه من المفيد في هذه المرحلة أن تكرس بعضا من جهدنا لتوضيح أهمية التمويل بالنسبة للمشاريع الصغيرة وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تواجهها هذه المشاريع في الحصول على التمويل اللازم مع التركيز على الجهات الممولة للمشاريع الاقتصادية في العراق ودورها في دعم المشاريع الصغيرة.

منهجية البحث

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث بوجود صعوبات لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقيمة هذه المشاريع وتطورها الا انه عند قيام المصارف المتخصصة بتقديم القروض والتسهيلات لهذه المشاريع ستكون مدرة للدخل وتحقق

أهمية البحث :

تظهر أهمية البحث من خلال الأثر الواضح والكبير للمصارف الخاصة في تسهيل عملية الاقتراض لا سيما تمويل

المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

أهدف البحث :

يهدف البحث لبيان عدة نقاط هي :

١- تقديم فكرة عن التمويل وأنواعه ومخاطره

٢- توضيح المؤسسات الخاصة التي تعمل على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ٣- معرفة دور المصارف الخاصة في عملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

فرضية البحث :

يفترض البحث بان هناك دور ايجابي للمصارف المتخصصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق .

الدراسات سابقة:

١- رسالة ماجستير مقدمة من الباحثان على باكر بعنوان دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري عن الفترة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٣ ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية ٢٠١٦-٢٠١٧ ، وقد توصلت الرسالة الى ان اختلاف الدول في تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع الى درجة النمو الاقتصادي و التطور التكنولوجي بالإضافة الى ذلك ان أغلبية الدول تعتمد على معيارين في تعريفاتها لهذا القطاع و هما معيار رأس المال و معيار العمالة ، ان قطاع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية لكونها تشكل غالبية خيوط النسيج الاقتصادي الموجود بشكل عام يجب على الدولة توفير الأساليب والطرق التي تسمح بدعم وتطوير هذا القطاع لكونه يساهم في الحد من البطالة ورفع الناتج القومي مما يؤدي بنتائج ايجابية تعود على الدولة، وعلى الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها كالصعوبات المالية والصعوبات القانونية والتسويق والمنافسة لذا وجب على البنوك تشجيعها وتزويدها بالأدوات التكنولوجية الحديثة لتعزيز موقعها التنافسي عن طريق توفير التمويل اللازم لها بما يتناسب مع طبيعة هذه المشروعات.

٢- دراسة بعنوان دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة الفقر الريفي في الدول النامية " د. هبة الله ادم مدرس الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠١٨ ، وقد اظهرت الدراسة انه يمكن تخفيف حدة الفقر اذا توافر شرطان على الاقل وهما تحقيق النمو الاقتصادي وفع متوسط الدخل باستمرار ،ثانيا يجب ان يتم النمو الاقتصادي بالحياد او الحد من تفاوت الدخل وهنا تبرز اهمية المشروعات متناهية الصغر لما لها من دور ايجابي في محاربة البطالة وتوفر فرص العمل بما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ، وقد اشارت الدراسة الى ان هناك اختلاف بين مفهومي التمويل متناهي الصغر والاقراض متناهي الصغر حيث يشير الاول الى مجموعه من العمليات المالية الأكثر شمولا من المفهوم الثاني فالتمويل متناهي الصغر يعكس ماشهدته صناعة الاقراض متناهي الصغر من تطور، ففي الماضي كان محور اهتمام المؤسسات المالية العامله في تلك الصناعه مقصورا على منح القروض فقط ولكن بمرور الوقت ونتيجة لاكتساب الخبرة تزايد طلب عملاء مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على نوعيات اخرى جديدة من الخدمات المالية وغير المالية.

٣- دراسة بعنوان (دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطه في الجزائر) مذكره لنيل درجة الماجستير مقدمه من لوكادير مالحه ٢٠١٢ وقد توصلت الدراسة الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطه هي الركيزة الاساسيه للدول الصناعية الكبرى ولذلك يجب تخصيص امتيازات لها في التشريعات وسن القوانين الداعمه لها بسبب محدودية قدراتها الفنية والتقنية عامه والماليه خاصة التي تعرقل نموها وان مشكلة نقص الضمانات وقلة الاموال الخاصة للمشروعات الصغيرة يؤدي بالبنوك الى التخوف من التعامل معها من حيث التمويل وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل بالوسائل الحديثه للتمويل كتطوير الية التمويل الايجاري التي تساعد المؤسسات الصغيرة على الحصول على تجهيزات والات حديثه واصول ثابته لا تستطيع الحصول عليها بسبب ضعف مواردها وعدم القدره على الاقتراض لعدم توافر شروط الائتمان التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية .

٤- دراسة من د. محمد فرحي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية التمويل المستديم للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر، والذي أظهر الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اساس انها

الخلايا الحية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وان هذه الخلايا بفضل تعددها وتنوعها وسرعة تكوينها يمكنها من تحديث نسيجا صناعيا وقد توصل

الباحثان الى نتيجة مفادها انه على الرغم من الاهمية الكبيرة للمشروعات الا انه توجد حدود لإمكانات القطاع البنكي في تمويل المؤسسات الإنتاجية

نتيجة عدد من الأسباب أهمها تحديد حجم القروض المخصصة للعمليات التمويلية من قبل السلطة المالية والنقدية بالإضافة إلى تحديد اسعار الفائدة،

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للمصارف المتخصصة والمشاريع المتوسطة والصغيرة

المطلب الأول :مفهوم المشاريع المتوسطة والصغيرة

يصعب تقديم مفهوم محدد ودقيق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظر التعدد المعايير التي تستخدم في تعريفها, اذ ان هنالك معايير مختلف تستخدم لقياس حجم المشروع لأعتباره صغيراً ام متوسط الأمر الذي يجعل تحديد المفهوم يختلف من بلد الى آخر عرفت منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة بأنها : وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات. وتتألف غالباً من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص وبعضهم يعتمد على العمل من داخل العائلة والبعض يستأجر عمال او حرفيين ومعظمها تعمل برأس مال ثابت وصغير جدا او بدون رأس مال ثابت وتستخدم تقنية ذات مستوى منخفض وعادة ما تحقق دخولا غير منتظمة وتهيأ فرص عمل غير مستقرة اما لجنة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO عرفت المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقًا لمعيار عدد العمال, فالمشروع الصغير هو الذي يعمل فيه من ١٥-١٩ عاملاً والمشروع المتوسط هو الذي يعمل فيه من ٢٠٠ ١٩٩ عاملاً في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" OECD, يعتبر حجم القوى العاملة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهم معيار في تعريفها, فالمشروع الصغير في بلجيكا واليونان هو المشروع الذي يضم نحو ٥٠ عاملا وفي الولايات المتحدة يضم ١٠٠ عامل, وفي كندا وايطاليا واسبانيا ٢٠٠ عامل, و ٥٠٠ عامل في كلا من الدنمارك وفرنسا والمانيا وايرلندة. في حين اعتمد البنك الدولي في تعريفه على عدد العمالة ايضاً : فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي التي تستخدم اقل من ٥٠ عاملا في البلدان النامية واقل من ٥٠٠ عامل في البلدان المتقدمة. ويتابين مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية ايضاً, ففي الاردن يعد المشروع صغيراً عندما يتراوح عدد العاملين فيه بين ١٢ عمال ويعد متوسطاً عندما يتراوح عدد العاملين فيه بين ٢٥-١٠ عاملا اما الجزائر اعتمدت على التعريف المعمول به في الاتحاد الأوروبي. اذ عرفت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها المشاريع التي تشغل من ١-٢٥٠ شخص ولا يتجاوز رقم اعمالها ٢ مليار دينار جزائري او لاتتجاوز ميزانيتها السنوية ٥٠٠ مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية . وفي العراق حدد الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يشتغل فيها من ١-٩ عمال وقيمة المكائن والمعدات اقل من ١٠٠ الف دينار. اما المشاريع المتوسطة فهي المشاريع التي يشتغل فيها من ٢٩-١٠ عاملا وقيمة المكائن اقل من ١٠٠ الف دينار . وانطلاقاً من هذا التعريف نستنتج ان : تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق يعتمد على معياري رئيسيي وهو عدد العمالة بسبب نسب التضخم المرتفعة التي خفضت من قيمة تلك المشاريع وسوف يتم اعتماد التعريف

المعتمد من قبل الجهاز المركزي للاحصاء في البحث والذي بنيت عليه الاحصاءات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة . بالرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الا أنه يوجد أتفاق على المعايير التي يمكن على

أساسها تحديد الإحجام المختلفة للمشروعات, ومن اكثر المعايير شيوعاً ما يلي :

١. عدد العاملين : ويمثل ابسط المعايير المتبعة في تعريفها واكثرها شيوعا لسهولة القياس والمقارنة في الاحصاءات الصناعية الا ان هذا المعيار لا يأخذ بنظر الاعتبار التفاوت التكنولوجي في العملية الانتاجية.

٢. حجم الاستثمار: ويعد معيارا اساسيا للتمييز بين المشاريع على اعتبار ان حجم الاستثمار يقدم صورة واضحة عن الحجم الكمي للنشاط الصناعي.

٣.قيمة المبيعات السنوية : ويمكن اعتبارها احد المعايير الاساسية في التمييز بين المشاريع من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الاسواق. تمتاز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من السمات التي تجعلها مختلفة عن المشاريع الكبيرة وتمنحها صفات يسهل أقامتها وأنشاءها في البلدان النامية كونها لاتحتاج الى رؤوس اموال ضخمة او تكنولوجيا متطورة, ويمكن اجمالها بالأتي :

١. يغلب على انشطتها الطابع الفردي في مجال الادارة والتخطيط والتسويق وبالاخص التي تتسم بالطابع العائلي من حيث الادارة والعاملين فيها اذ ان مالك المشروع هو مديره.

٢. بساطة الهيكل التنظيمي كالادارة المباشرة من قبل صاحب المشروع .

٣. انخفاض حجم رأسمال اللازم لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة خصوصا في ظل تدني

حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين.

٤. ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأسمال المحدود لأصحاب هذه المشاريع، حيث أن تدني رأس المال يزيد من اقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشاريع نظراً لانخفاض كلفتها وبساطة التكنولوجيا المستخدمة فضلا عن نقص التكاليف الضرورية للتدريب نتيجة اعتمادها على اسلوب التدريب اثناء العمل بالمقارنة مع المشاريع الكبيرة.

٥. تتمتع هذه المشاريع بقدر كبير من التكييف وفقًا لأوضاع السوق من حيث كمية الانتاج او نوعيته. أي القدرة على مواجهة الصعوبات في الازمات الاقتصادية وفترة الركود.

٦. انخفاض درجة جودة الانتاج بالقياس الى المشاريع الكبيرة التي غالباً ما تتميز بتطورها التكنولوجي وجودة نظم ادراة العمليات فيها.

٧ . قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والتجديد من اجل ضمان بقائها اذ ان كثير من براءات الاختراع يتم اكتشافها عن طريق الافراد في هذه المشاريع, عكس المؤسسات الكبيرة التي تركز على انتاج السلع ذات الطلب المستمر.

٨. حرية الدخول والخروج من الاسواق, بسبب انخفاض نسبة حجم أصولها الثابتة الى مجموع ممتلكاتها واصولها فضلا : عن زيادة نسبة رأسمالها الى مجموع خصومها اي انخفاض حجم

ديونها. اتفقت معظم الدراسات التي تناولت المشاريع الصغيرة والمتوسطة على اهمية هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية كونها المحرك الرئيس لها من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحسين وضع ميزان المدفوعات, فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن ان تقفز بالنمو الاقتصادي حتى وضع ميزان المدفوعات فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن ان تقفز بالنمو الاقتصادي حتى في اكثر البلدان فقرا اذ تشير احصاءات منظمة التنمية الصناعية الاميركية الى ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل نحو ٩٠٪ من أجمالي مشاريع الاعمال التجارية العاملة في افريقيا, وتشير تقديرات البنك الدولي الى ان مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي تصل الى ٤٦٪ وان المشاريع القائمة في هذا القطاع تشكل نحو ٨٠٪ من حجم المشاريع العالمية ان اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ترجع الى كونها قادرة على توفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد ، اذ تساهم هذه المشاريع بنسبة ٥٥٪ من القيمة المضافة التي يحققها الاقتصاد الياباني, وفي تكوين علاقات تشابك بين القطاعات الاقتصادية وتشجيع روح الابتكار والابداع والاختراعات واستغلال الموارد المحلية وتوسيع الاسواق وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتكنولوجية وتعزيز القدرة التنافسية. ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعزز من الميزة التنافسية للبلد, اذ ان المنافسة لم تعد قاصرة على خفض تكاليف الانتاج وحسب بل هنالك عوامل أخرى اضافية, لها اهميتها مثل الجودة والسرعة والمرونة في تلبية الطلب ومفتاح النجاح في ذلك هو الابتكار الذي تجيده المشاريع الصغيرة والمتوسطة. اذ ان هذه المشاريع ازداد نشاطها وباتت تنافس الشركات الصناعية العملاقة في بعض المنتجات فالتغيير التكنولوجي الحديث هو شكل جديد يتخذه التنظيم الصناعي الذي تؤدي في ظله المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا رائدًا في تعزيز الابتكار, فالدراسات اظهرت ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة قادرة على تطبيق نفس المفاهيم والافكار التي تطبقها الشركات الكبرى في تطوير منتجات عملية واقتصادية للسوق".

المطلب الثاني تعريف المصارف المتخصصة

يقصد بالتخصيص بصفة عامة العملية التي يتم بموجبها توزيع الاموال المتاحة للمصرف على بنود الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن المواءمة بين الاحتياجات من السيولة وتعظيم الربحية اي تخصيص الاموال على بنود النقدية اي الاستثمارات بالاوراق المالية والقروض والتسليفات والاصول الاخرى .

وعرف قانون المصرف المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ في المادة (٢) منه المصرف المتخصص على أنه " كل مؤسسة او هيئة اعتبارية انشئت في الاردن وهدفها الرئيسي منح التسهيلات لاغراض خاصة يعينها مجلس الوزراء ويعتبرها لاغراض هذا القانون اقراض بعد الاستئناس برأي محافظ المصرف المركزي الاردني ".

ويتبين لنا من التعريف المذكور ان المصرف المتخصص يتمتع بالشخصية المعنوية مبينا اغراض

هذا المصرف والمتمثلة بالاقراض بعد اخذ رأي محافظ المصرف المركزي وعرفها قانون رقم (٣٢) لسنة (١٩٦٨) في شأن النقد ومصرف الكويت المركزي والمهنة المصرفية

في المادة (٧٦) بانها " تلك المصارف التي يكون عملها الرئيسي تمويل قطاعات اقتصادية معينة مثل

القطاع العقاري أو الصناعي أو الزراعي والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من بين أوجه

نشاطها الأساسية . وعرفها قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ في المادة

الأولى منه على انها :

المصارف المرخص لها وفقاً لأحكام هذا القانون بمزاولة كل أو بعض الأعمال المصرفية

والاستثمارية والتنموية بصورة أساسية في قطاعات اقتصادية محددة ". اما المرسوم الاشتراعي اللبناني رقم (٥٠) لسنة (١٩٨٣) الخاص بمصارف الاعمال ومصارف التسليف المتوسط والطويل الاجل فقد عرفها في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على انها " هي تلك التي تكون غايتها محصورة في استعمال وارداتها في عمليات التسليف المتوسط والطويل الاجل وفي التوظيف المباشر او في المساهمات في عمليات شراء وبيع السندات المالية لحسابها او لحساب الغير وفي الكفالات المتوسطة والطويلة الاجل مقابل ضمانات كافية والكفالات قصيرة الامد شرط ان تتعلق

بعمليات متوسطة وطويلة الأمد " .

تلاحظ ان التعاريف سالفة الذكر قد اكتفت بيان اوجه نشاط المصرف المتخصص ، ومن خلال استقراءها نجد ان المصارف المتخصصة هي تلك المصارف التي تتخصص في منح التسهيلات الائتمانية لقطاع معين من القطاعات الاقتصادية والخدمية كقطاع الزراعة او الصناعة أو الاسكان أو

السياحة الخ .

وتعرف بانها تلك التي تتخصص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة ومن اهم انواعها المصارف الصناعية والزراعية والعقارية فهي تلك المصارف التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي. وتعرف كذلك بانها مؤسسات مالية ومصرفية تتعامل بادوات الائتمان المختلفة في السوقين النقدي والمالي من خلال القيام بمهمة الوساطة المالية بين انواع محددة من المقرضين والمقترضين . ومما تقدم يمكن ان تعرف المصارف المتخصصة بانها تلك المصارف التي لا تعتمد في مواردها المالية على ابداعات الأفراد كما هو الحال بالنسبة للمصارف التجارية وانما تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات وتهدف الى منح التسهيلات للقطاعات الاقتصادية متمثلة بالقطاع الصناعي والعقاري

والزراعي وذلك من خلال الاقراض المتوسط وطويل الاجل .

هذا وتجدر الاشارة الى ان المشرع العراقي لم يورد تعريف للمصارف المتخصصة في ثنايا قانون المصارف او قانون المصرف الصناعي او قانون المصرف العقاري او قانون المصرف الزراعي او أي قانون اخر.

ادناه جدول(١) يبين القروض المقدمة من المصارف المتخصصة الثلاثة (الصناعي ,الزراعية,العقاري,صندوق الإسكان) ضمن مشروع ٥ترليون دينار عراقي لغاية شهر نيسان ٢٠١٨

اسم المصرف	المبلغ / مليار دينار
المصـــــــــرف الزراعـــــــي التعاوني	(19.488.091.995)
المصرف العقاري	(600.000.000.000)
المصرف الصناعي	(68.685.000.000)
صندوق الاسكان	(834.000.000.000)

(1) الإحصاءات الفصلية الصادرة من دائرة العمليات المالية وإدارة الدين لعام 2018.

المبحث الثاني

المصارف المتخصصة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة اللازمه ٢٠٠٤-٢٠٢٠

أهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

بينت المنظمة الدولية للإقراض والتمويل متناهي الصغر (International microfinance and micro lending Organization) ان هناك سبعة بنوك بدأت بتمويل المشاريع الصغيرة في أمريكا اللاتينية أولا وانتشرت بعدها في كل من أفريقيا وآسيا ، كما يعد بنك راكيات الاندنوسي احد البنوك الناجحة في هذا المجال اذ وصل عدد المقترضين إلى ٣,٥ مليون مقترض وعدد المودعين وصل إلى أكثر من ٢١ مليون مودع .فقد تزايد الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة في معظم الدول النامية استجابة لإستراتيجية تقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والتحول نحو تنمية القطاع الخاص من ناحية والى كون هذه المشاريع أصبحت تمثل الإدارة الأكثر فعالية في معالجة البطالة وتوفير فرص العمل وفي رفع مستويات المعيشة وإحداث النمو الاقتصادي ذي القاعدة

العريضة.

وبالرغم من تعدد وتنوع مصادر التمويل المتاحة في معظم دول العالم إلا إن الحصول على التمويل الملائم منها ليس بالعملية السهلة لكون الأمر يرتبط بتهيئة متطلبات إقناع الممولين بتقديم القروض اللازمة لإقامة المشاريع الصغيرة. علما أن لدى الجهات المانحة للائتمان والقروض مجموعة من الاعتبارات التي تراعيها عند منح القروض هي القابلية والقدرة على تسديد القرض الممنوح وفق الشروط المتفق عليها .رأس المال وهو دالة للقدرة والقوة المالية للمستثمر إذ إن المصارف ترغب في معرفة ما يملكه صاحب المشروع كمصدر تسديد يمكن الرجوع إليه . الضمانات وتشمل الأصول المملوكة لصاحب المشروع سواء كانت موجودات المشروع أو الممتلكات العقارية له. سمعة وخصائص وسلوكيات طالب القرض. الظروف والشروط المصاحبة لمنح القرض إذ إن المناخ الاقتصادي السائد له تأثير على قابلية المقترض على دراسة الجدوى الاقتصادية التي ترفق مع طلب القرض.

ثالثا: واقع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

بعد عام ٢٠٠٣ تراجع دور تمويل المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي بسبب التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية والمستندة على تبني الية السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، إلا انه ظهر اهتمام جديد بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ عام ٢٠٠٧ من اجل تحريك عجلة الصناعة وحل مشكلة البطالة وتامين قدر من الحاجات الأساسية للمواطنين وضعت الجهات الحكومية والمصارف المتخصصة برامج لتمويل وإقراض المشاريع الصغيرة ،هذه البرامج لا تعدو أن تكون محاولات ومبادرات متواضعة لا ترقى لان تكون إجراءات جادة لدعم المشاريع الصغيرة بسبب محدوديتها وقلة حجمها ونوعها ومن أهم هذه المبادرات ما يلي :

مبادرة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

تبنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية منذ عام ٢٠٠٧ برنامج للقروض الصغيرة لتشغيل أكبر عدد من العاطلين عن العمل وتم تخصيص مبلغ ١٥ مليون دولار لكل محافظة. وقد وفرت الوزارة ٢٥٠٢٧٠ فرصة عمل ومولت ٦٣٧٥ مشروع صغير وبتكلفة إجمالية مقدارها ٣٠ مليون دولار للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٩).

مبادرة اتحاد الصناعات العراقية

في عام ٢٠٠٧ تم إقرار قروض للقطاع الصناعي الخاص من قبل اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقد تم تخصيص ٤٠٥ مليون دولار لجميع المحافظات لم يصرف منها سوى ٩٠ مليون دولار لتمويل ٣٠٥٠ مشروع.

٣-٣ مبادرة الشباب العراقي

وهي برنامج مبتكر يركز على توفير الفرصة للشباب العراقي الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨-٣٥ عاماً كما تساعد على تأسيس المشاريع الجديدة وتشجيع تعلم المهن وحث الشباب على اكتشاف مهن جديدة بالإضافة إلى ذلك يركز مشروع ((تجارة)) على التنفيذ الناجح للنشاطات الثلاثة:

1. مركز موارد ريادة الإعمال لدى الشباب
2. نفاذ رياديي الإعمال الشباب إلى التمويل

3. تشجيع توظيف الشباب وفي ضوء الهدف المحدد لمبادرة الشباب العراقي والمتمثل بتوليد فرص العمل لأكبر عدد ممكن ركزت المبادرة على

ثلاث مجالات أساسية هما :

- تسهيل نفاذ الشباب إلى خدمات التمويل التي لم تكن متوفرة في السابق
- توفير فرص التوظيف الذاتي من خلال غرس رياح الإعمال
- سد الثغرة بين أرباب العمل والذين يبحثون عن موظفين أكفاء

ولأجل ذلك فقد خصصت ميزانية تتجاوز ٤,٤٥ مليون دولار لتقديم القروض الفردية والجماعية لمن هم بحاجة إلى دعم مالي للبدء بمشروع معين . إذ يتوقع أن يستفيد من ذلك أكثر من ٥٠٠٠ شاب تتراوح أعمارهم ما بين ١٨-٣٥ ويتوقع أيضا أن توفر ٢٥٠٠ وظيفة .

تحليل تجربة المصارف الخاصة العراقية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

في ظل الفلسفة الاقتصادية والسياسية الجديدة في العراق ، وإصدار قانون المصارف رقم ٩٤ وقانون البنك المركزي رقم ٥٤ وتحسين مناخ الاستثمار بإصدار قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ فقد اخذ النشاط المصرفي الخاص في التطور والتسارع ضمن بيئة سوق نشطة ومتجددة ليبلغ عدد المصارف الأهلية إلى ٤٢ مصرف – بضمتها ستة مصارف أجنبية - مقارنة بـ ١٦ مصرفا فقط في عام ٢٠٠٣ ، الأمر الذي انعكس على نشاط هذهالمصارف ، حيث بلغ مجموع رؤوس أموالها ما يقارب ٢,٦ تريليون دينار عراقي لغاية ٣٠/٩/٢٠١٠ تعود معظمها للقطاع المصرفي الخاص وبنسبة (٧٧) . كما بلغ إجمالي الموجودات في المصارف الخاصة عام ٢٠٠٩ ما يقرب (٨,٦٧) تريليون دينار عراقي مقارنة بعام ٢٠٠٦ حيث كانت (٣,٣) تريليون دينار فقط . أي بنسبة زيادة (٢٦٢٪) وكما موضح بالشكل (١) .

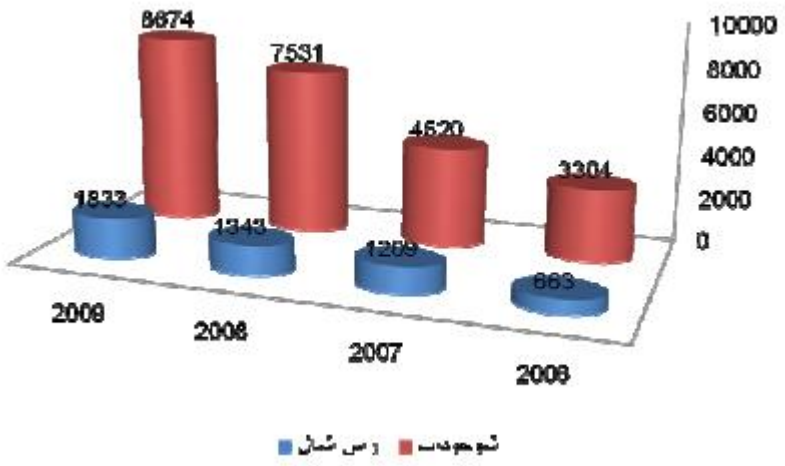

المصدر : النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ شكل (١) تطور رأس مال (مليار دينار) وموجودات المصارف الخاصة في العراق للمدة ٢٠٠٦-٢٠٠٩

ومن اجل تسليط الضوء على تجربة المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة سنتناول تجربة الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، بسبب أن هذه التجارب تستند وتشترك مع القطاع المصرفي الخاص في العراق في تشجيع ودعم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإقراض إذ تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (مشروع تجارة) بتقديم الرعاية للشركتين ، إذ تقوم هاتان الشركتان وبالتعاون مع المصارف الخاصة بتقديم

القروض لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكما موضح بالشكل (٢)

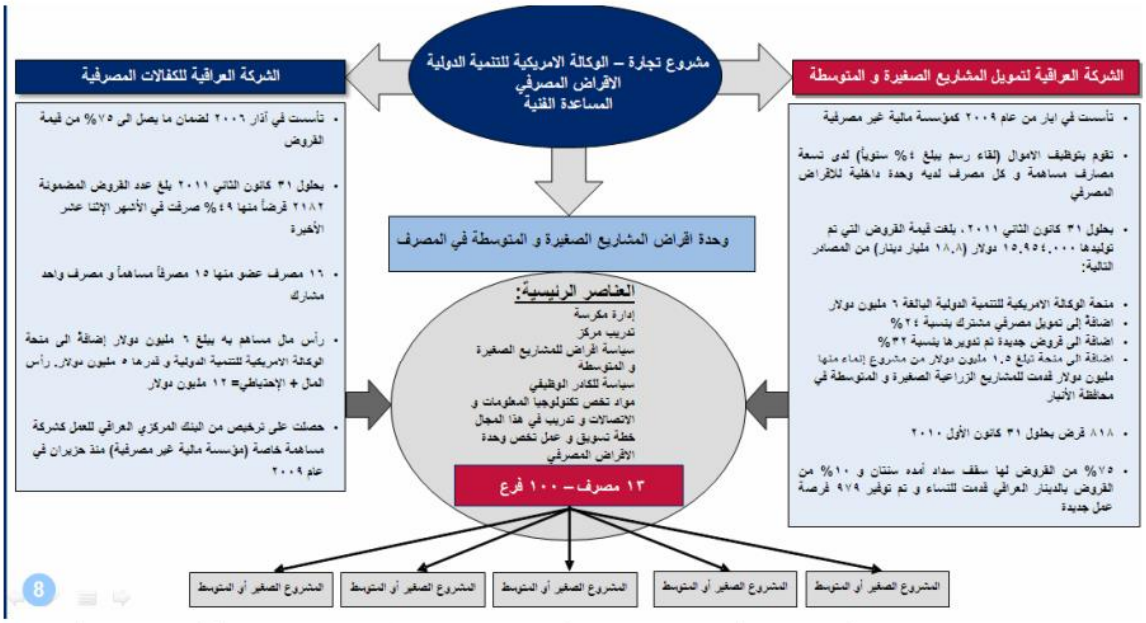

المصدر : برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية ، النهوض بتنمية القطاع الخاص في العراق ، دراسة أعدتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2011 ، ص9

المبحث الثالث

دور المصارف المتخصصة في تمويل المشاريع

أهمية المصارف الحكومية المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة

المصارف المتخصصة هي التي تتخصص في تنمية احد القطاعات الاقتصادية، فهي تعمل على

تمويل مشروع صناعي او زراعي او تجاري تبعا لتخصص المصرف. ان النشاط الرئيسي للمصارف المتخصصة هو القيام بعملية الائتمان طويل او متوسط او قصير الاجل، لخدمة نوع معين من النشاط الاقتصادي، وتعتمد في تمويل انشطتها على مواردها الذاتية ومصادرها الداخلية التي تتمثل في رأس المال والاحتياطيات والقروض طويلة الاجل المتمثلة في السندات التي تصدرها.

المصرف الزراعي التعاوني العراقي

- الضمانات المعتمدة لتوثيق قروض المبادرة الزراعية الضمانات المركز الاعلامي في المصرف الزراعي التعاوني

١. أن يقدم سندا عقاريا يمكن رهنه رهنا تأمينيا حسب احكام القانون المدني.

٢. الضمانات العينية يجب ان لا تكون مرهونة او محجوزة لقاء دين للغير.

٣. الكفالات الشخصية التضامنية شرط ان يكون الكفيل الضامن لديه تسهيلات مصرفية لدى احد المصارف موثقة بضمانات عقارية عائدة له على ان تشعر دوائر التسجيل العقاري المختصة بعدم رفع اشارة الحجز عن ضماناته الا بموافقة فرع المصرف المختص، أو لديه هوية غرفة تجارة.

هناك عدة ضمانات يقدمها المزارع الذي يرغب في الحصول على القرض الزراعي ومن هذه

الضمانات المركز الاعلامي في المصرف الزراعي التعاوني

١. أن يقدم سندا عقاريا يمكن رهنه رهنا تأمينيا حسب احكام القانون المدني.

٢. الضمانات العينية يجب ان لا تكون مرهونة او محجوزة لقاء دين للغير.

٣. الكفالات الشخصية التضامنية شرط ان يكون الكفيل الضامن لديه تسهيلات مصرفية لدى احد المصارف موثقة بضمانات عقارية عائدة له على ان تشعر دوائر التسجيل العقاري المختصة بعدم رفع اشارة الحجز عن ضماناته الا بموافقة فرع المصرف المختص، أو لديه هوية غرفة تجارة.

٤. كفالات الموظفين على أن لا تقل خدمته عن (٥) سنوات وان لا يزيد مبلغ القرض عن (٢٠) مليون دينار.

٥. قبول توثيق قروض المبادرة الزراعية لقاء كمبيالة بمبلغ (٤٠) مليون دينار بشرط ان توقع الكمبيالة من قبل كفيل لديه تسهيلات مصرفية في المصارف الحكومية الأخرى وتوقيعها امام مدير الفرع.

٦. ان لا يتجاوز مقدار القرض احد النسب الاتية من قيمة الضمانات المبينة ادناه:

- ٨٠% مسقفات.

-٧٠% عقارات اخرى.

- ٦٠% المغروسات والابنية المسجلة في دائرة التسجيل العقاري.

٢-٢- تحليل بيانات قروض المصرف الزراعي التعاوني العراقي تنقسم القروض المقدمة من قبل المصرف الزراعي الى ثلاثة اقسام

١. قروض قصيرة الأجل وهي القروض التي لا تزيد مدة تسديدها عن السنتين، وتتضمن القروض الخاصة بالتجهيزات الزراعية والاتفاق والبيوت البلاستيكية بالإضافة الى مشاريع الثروة الحيوانية

جدول (٢) القروض الزراعية قصيرة الأجل الممنوحة من المصرف الزراعي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)
(مليون الف دينار عراقي)

السنة	المبالغ الممنوحة	الأهمية النسبية%	نسبة التغير %
٢٠٠٤	١٢,٨٤٤,٠٠٠	٩	-٣٨
٢٠٠٥	٨,٠١٣,٤٣٨	٥	-١٤
٢٠٠٦	٦,٨٥٩,٠٨١	٤	٤٨
٢٠٠٧	١٠,٢١٣,١١٩	٦	٢٢
٢٠٠٨	١٢,٤٣٨,٢٠٨	٨	٤
٢٠٠٩	١٢,٩٢٧,٨٩٢	٨	٤٧
٢٠١٠	١٨,٩٨٤,٥٧٢	١٢	٣

٢٠١١	١٩,٦٥٢,٧٢٨	١٣	-١
٢٠١٢	١٩,٣٦٢,١٣٥	١٢	-٥
٢٠١٣	١٨,٣٢٩,١٣٣	١١	-٥
٢٠١٤	١٦,٨٤٢,٨٣٤	١٠	-٨
٢٠١٥	230,478,857	9،8	-32.30
٢٠١٦	231,599,505	5،8	0.49
٢٠١٧	118,237,918	4،25	-48.95
٢٠١٨	21,005,850	2،41	-82.23
٢٠١٩	١١,١١٢,٨٩٠	٣،٢٢	١,٢٣
٢٠٢٠	١٥,٠٠٠,٠٠	٥،٢٨	-٤٤,٥
المجموع	٧٨٧,١٦٠,٥٨٧	١٣٨	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على:

. البيانات المقدمة من قبل قسم التخطيط في المصرف الزراعي التعاوني

. تم استخراج الاهمية النسبية ونسبة التغير من قبل الباحث. نلاحظ من جدول (١) ارتفاع المبالغ المخصصة للقروض قصيرة الأجل فقد كانت في عام ٢٠٠٤ (١٢,٨٤٤,٠٠٠) الف دينار واصبحت (١٦,٨٤٢,٨٣٤) الف دينار عام ٢٠١٤ وبذلك حققت نسبة

تغير قدرها ٣١٪

رغم الزيادة المستمرة للقروض قصيرة الأجل الا انها شهدت تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة، فقد بلغت القروض في سنة ٢٠٠٤ (١٢,٨٤٤,٠٠٠) الف دينار وبأهمية نسبية قدرها ٩٪، الا ان الاهمية النسبية قد انخفضت الى ٥٪ سنة ٢٠٠٥ بواقع (٨,٠١٣,٤٣٨) الف دينار، ثم انخفضت كذلك عام ٢٠٠٦ الى ٤٪ فقد بلغت القروض (٦,٨٥٩,٠٨١) الف دينار، ثم عادت لترتفع الى ٦٪ عام ٢٠٠٧ بواقع (١٠,٢١٣,١١٩) الف دينار ثم ارتفعت اهميتها النسبية عام ٢٠٠٨ الى ٨٪ وبواقع (١٢,٤٣٨,٢٠٨) الف دينار، واستمر الارتفاع في الاهمية النسبية حتى وصلت في عام ٢٠١٣ الى

١١% وبواقع (١٨,٣٢٩,١٣٣) الف دينار، ثم انخفضت الاهمية النسبية عام ٢٠١٤ الى ١٠٪ وبواقع (١٦,٨٤٢,٨٣٤) الف دينار.

يتضح من ذلك أن المصرف الزراعي كان يزيد من القروض قصيرة الأجل على حساب القروض متوسطة وطويلة الاجل اذ كانت أكبر حصة مخصصة هي من نصيب القروض قصيرة الأجل، اذ بلغت نسبتها (٧١,٦٪) من اجمالي القروض الكلية، ان سبب تفوق القروض قصيرة الأجل على انواع القروض الاخرى هو انخفاض سعر الفائدة على هذه القروض مقارنة بالمتوسطة وطويلة الاجل بالإضافة الى ما تمتاز به مشاريع تلك القروض من دورة رأس المال قصير الأجل، وبالتالي تحقيق ارباح بفترة قصيرة.

٢. قروض متوسطة الاجل: هي القروض التي لا تزيد مدة تسديدها عن خمس سنوات ولا تقل عن السنتين وان هذه القروض مخصصة لمشاريع المكائن والمضخات والآلات الزراعية ومشاريع انشاء وتطوير البساتين، وعند الرجوع الى بيانات وزارة التخطيط الاحصائيات الزراعية بالإضافة الى بيانات المصرف الزراعي التعاوني يتبين عدم وجود هذا النوع من القروض، وذلك لان اغلب المزارعين يعزفون عن هذه القروض بسبب عدم الإمكانية في تسديدها في الوقت المناسب، فضلا عن تخوفهم من المخاطر لان اغلبهم تعرض الى خسائر نتيجة اصابة بساتينهم بسبب ظروف الحرب والتخريب آنذاك

٣. قروض طويلة الاجل : وهي القروض التي لا تزيد مدة تسديدها عن (١٥) سنة ولا تقل عن (٥) سنوات، وتتضمن القروض التي تمنح للمشاريع الزراعية الكبيرة مثل حفر الابار واستصلاح الاراضي والمخازن المبردة من خلال جدول (٣) نجد أن هذه القروض قد ارتفعت من (٣,٧١٨,٠٠٠) الف دينار عام ٢٠٠٤ الى (١٨٧,٦٤٠,٩٩٥) الف دينار عام ٢٠١٤، وعلى الرغم من ارتفاع النسبة المخصصة لهذا النوع من القروض الا ان هناك تذبذبا واضح من سنة لأخرى اذ انخفض تدريجيا خلال السنوات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وان سبب هذا الانخفاض هو سياسة الدولة التي كانت موجهة بشكل فعال وواضح نحو القروض ذات الأجل القصير، والتي شكلت نسبة ٧١,٦٪ من اجمالي القروض، مما ادى الى انخفاض الحصة المخصصة للقروض طويلة الاجل، وبالتالي انخفاض نسبتها من المجموع العام، بالإضافة الى ضعف اقبال المزارعين على هذا النوع من القروض نتيجة لتدهور الوضع الأمني، وكذلك ان مشاريع هذه القروض تمتاز بدورة

رأس مال طويلة، وبالتالي لا يوجد ضمان اكيد لتحصيل القروض الممنوحة لتلك المشاريع وبالتالي عزوف المزارع عن تلك القروض والتوجه نحو القروض ذات الأجل القصير التي تتميز بدورة رأس مال قصيرة، لكنها لا تساهم في بناء بنية تحتية زراعية طويلة الأمد التي لها دور ضروري في عملية التنمية المستدامة، الا انه عاد ليرتفع خلال سنة ٢٠٠٨ بسبب اطلاق المبادرة

الزراعية واستمر الارتفاع ليصل خلال سنة ٢٠١٤ الى (١٨٧,٦٤٠,٩٩٥)مليون الف دينار.

جدول (٣) القروض الزراعية طويلة الاجل الممنوحة من المصرف الزراعي للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٠)

السنة	المبالغ الممنوحة
٢٠٠٤	٣,٧١٨,٠٠٠
٢٠٠٥	٤,١٩١,٥٨٥
٢٠٠٦	٣,٥٣٤,١٤٦
٢٠٠٧	٢,٢٢٣,٩٧٥
٢٠٠٨	٣,٠٨٨,٨٠٥
٢٠٠٩	٦,٠٨٦,١٢٤
٢٠١٠	17,759,733
٢٠١١	32,606,817
٢٠١٢	١٠١,٦٤٦,٩٢٢
٢٠١٣	١٦٤,٤٨٨,٨٣٢
٢٠١٤	١٨٧,٦٤٠,٩٩٥
٢٠١٥	١٢,١٣٢,٠٠٠
٢٠١٦	١٥,٢٣٢,٦٥٠
٢٠١٧	٢٢,٩١٠,٢٤٦
٢٠١٨	٢٠,٢١٠,٢٢
٢٠١٩	١٩,٨٧٦,٠٩
٢٠٢٠	١٥,٠٠٠,٠٠

المصرف الصناعي

الية منح القروض الميسرة في المصرف الصناعي

لقد قام المصرف الصناعي بتنويع الخدمات المقدمة من قبله للمتعاملين معه، ومن هذه الخدمات قروض تمنح لأصحاب المشاريع الفردية والمشتركة، وذلك بهدف المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من عدة مجالات منها الانتاجية والتجارية والخدمية، لقد اعتمد المصرف الصناعي على عدة اجراءات

وسياسات يمكن اجمالها بالاتي :

١. أن يقدم المقترض عقد ايجار اذا كان لديه محلا تجاريا او سند بيت.

٢. يمنح المقترض مبلغ (١٠) ملايين دينار اذا كان لديه كفيل واحد بشرط ان لا يقل راتبه عن (٦٠٠) الف دينار. نلاحظ من الجدول (٤) ان عدد القروض خلال عام ٢٠٠٤ بلغ (٢) قرض بلغت قيمتهما (٤٠٠,٤٠٠,٠٠٠) دينار، ثم ارتفع عدد هذه القروض بشكل ملحوظ عام ٢٠١٤ ليصل الى (٢٠٨٥) قرض بلغت قيمته

(٦١,٨٠٥,٩٤٤,٠٠٠) دينار.

نلاحظ ان عدد القروض كان قليل جدا خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ بسبب الوضع الامني المتردي الذي مر به البلد وبعد تحسن الوضع الامني بدأ عدد القروض بالارتفاع التدريجي ففي عام ٢٠١٠ بلغت المبالغ الممنوحة من الصرف الصناعي (٤,٢٥٤,٠٠٠,٠٠٠) دينار بواقع (٩٧) قرض، ثم ارتفعت المبالغ الممنوحة لتصبح في عام ٢٠١٤ (٦١,٨٠٥,٩٤٤,٠٠٠) دينار بواقع (٢٠٨٥) قرض.

٣. يمنح المقترض مبلغ (١٥) مليون دينار اذا كان لديه كفيلان.

٤. يكون تسديد القرض فصلي كالاتي: اذا كان القرض صناعي يتم التسديد كل ثلاثة اشهر. اذا كان القرض لأغراض التجارة يكون التسديد كل ستة اشهر.

٥. تكون نسبة الفائدة ٨٪ من مبلغ القرض.

تحليل بيانات القروض الصناعية

ان من ضمن خطة عمل المصرف في توسيع انشطته الاستثمارية وذلك بهدف دعم عملية التنمية الصناعية وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة من خلال منح القروض الصناعية لأصحاب

الحرف والمهن الصناعية.

شهد القطاع المصرفي العراقي في المدة (٢٠٢٠-٢٠١٥) تغيرات كبيرة إذ بلغت عدد المصارف العاملة في نهاية عام ٢٠١٥ (٥٧) مصرفاً، و (٧) منها مصارف حكومية تتوزع بين مصارف تجارية وأخرى متخصصة، و (٥٠) مصرفاً تجارياً خاصاً منها (٢٤) مصرفاً تجارياً، و(٨) مصارف إسلامية، و(١٨) مصارف أجنبية، وقد ارتفعت رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق في عام ٢٠١٥ بنسبة (١١,٧%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (١٠,١) ترليون دينار مقابل (٩,١) ترليون دينار نهاية عام ٢٠١٤ تركزت الزيادة في رؤوس أموال المصارف الحكومية لتسجل نسبة نمو (٤٩،٩%)، أما المصارف الأهلية فسجلت نسبة نمو (٤،٢%)(٥).

وشهد عام ٢٠١٦ ارتفاعاً في القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية ما عدا المصارف الحكومية، إذ سجلت رؤوس أموال المصارف الأهلية ارتفاعاً قدره (١،٦%) ترليون دينار أي: بنسبة (٢٠،٢%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (٩،٥) مقابل (٧٩) ترليون دينار عام .(٦)٢٠١٥

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة (٦٩) مصرفاً شملت (٧) مصارف حكومية توزعت على (٣) مصارف تجارية و (٣) مصارف متخصصة و (١) مصرف إسلامي و(٦٢) مصرفاً أهلياً في عام

٢٠١٧، وبلغ إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة لعام ٢٠١٧ ١٤,٥) ترليون دينار مقابل (١١,٧) ترليون دينار عام ٢٠١٦، وتركزت النسبة الكبرى في رؤوس أموال المصارف الأهلية التي بلغت (١١,١) ترليون، وبنسبة (٧٦,٧) من إجمالي رؤوس الأموال العاملة في العراق(٧).

سجل رؤوس أموال للمصارف العاملة في العراق ارتفاعاً في عام ٢٠١٨ قدره (١٥,٢) ترليون دينار مقابل (١٤,٥) ترليون دينار عام ٢٠١٧، إذ تركّزت النسبة الكبرى في رؤوس أموال المصارف الأهلية التي بلغت (١١,٧) ترليون دينار (٨).

وبلغ إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق عام ٢٠١٩ ارتفاعاً بنسبة (٢,٣%) ليسجل مبلغاً قدره (١٥،٥) ترليون دينار مقابل (١٥،٢) ترليون دينار عام ٢٠١٨، وتركزت النسبة الكبرى في رؤوس أموال المصارف الأهلية التي بلغت (١٢) ترليون دينار(٩).

مع انتشار جائحة (كورونا) في عام ٢٠٢٠ أثر سلباً على الاستقرار المالي؛ إذ أُغلقت المصارف لمدة وجيزة، وتوقفت المعاملات المالية والمصرفية، فضلاً عن عدم قدرة المودعين على سحب ودائعهم وخوفهم عليها، ولغرض المحافظة على متانة المؤسسات المالية المختلفة وسلامتها؛ اتخذ البنك المركزي العراقي عديداً من الإجراءات الفورية، ولعل من أبرزها (١٠):

١-خفض الاحتياطي القانوني بنسبة (٢٩) لـ (٦) أشهر لتوفير السيولة اللازمة للمصارف لمواجهة سحب الودائع والاستمرار بمنح الائتمان

٢- تأجيل تسديد قروض مبادرة البنك المركزي العراقي لـ (٣) أشهر لتخفيف العبء على المقترضين - أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبرى الذين تاثر نشاطهم بصورة لبية، وتوقف لمدة من الزمن من دون أي غرامات

٣-استمرار عمل نظام المدفوعات بصورة يومية، ولجميع فعالياته .. تأجيل العقوبات والغرامات المترتبة على المصارف ل (٣) أشهر ابتداء من ١ ابريل ٢٠٢٠ ولغاية ٣٠ ٢٠٢٠ يونيو

ه- استتداف العمل بالناقة الاستثمارية للمصارف المفتوحة في البلك المركزي العراقي. إذ سجل اجمالى رؤوس الأموال العاملة في المصارف العراقية نعام ٢٠٢٠ ارتفاعا بنية (٢٩)، ليسجل مبلغ قدره (١٩٩) تريليون دينار مقابل (١٥,٥) ترليون دينار عام ٢٠١٩(١١)

مبادرة (٥) تريليون دينار عراقي

الغرض منها تمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة لرفع الانتاج في القطاع الزراعي والصناعي وانشاء المشاريع السكنية التي تسهم في تطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي، ويتم توزيعها عن طريق ثلاث مصارف وبالإضافة إلى صندوق الاسكان بحيث تم تخصيص المبالغ التالية لكل منهم

المصرف الصناعي والزراعي: سجل المبلغ المخصص لكل منهما من المبادرة ما نسبته (٣٠٣) أي بقيمة تبلغ (١٦٦٦) مليار دينار وبفائدة مقدارها (٥) ومدة سداد (١٠) سنوات للمصرف الصناعي ومدة سداد (٥) سنوات للمصرف الزراعي.

المصرف العقاري بلغ المبلغ المخصص من المبادرة ما نسبته (١٥,٢٪) من المجموع الكلي من المبالغ المخصصة وبقيمة تبلغ (٨٣٤) مليار دينار، وبفائدة مقدارها (٣٪) ، ومدة سداد (١٠) سنوات.

جدول (٤) تمويل مبادرة الواحد تريليون دينار عراقي للقطعات المستفيدة لمدة ٢٠١٥ ـ ٢٠٢٠

(مليار دينار)

البيان	السنوات	2018 – 2015	2019	2020	مجموع المبلغ الممنوح
القطاع الزراعي	التمويل (مليار)	2.6	2.8	2.145	7.545
	عدد المشاريع	85	43	29	
القطاع الصناعي	التمويل (مليار)	8	11.3	30.029	49.329
	عدد المشاريع	360	227	216	
القطاع التجاري	التمويل (مليار)	43.7	33.6	44.402	121.702
	عدد المشاريع	2059	1476	1349	
قطاع خدمات (صحية، تربوية، سياحية)	التمويل (مليار)	18.1	18.0	60.984	97.084
	عدد المشاريع	725	530	434	
سكني	التمويل (مليار)	0	0.05	46.768	46.818
	عدد المشاريع	0	1	760	
اجمالي التمويل من المبادرة	التمويل (مليار)	72.4	65.750	184.328	322.478
	عدد المشاريع	3229	2277	2788	

- **البيانات اولية قابلة للتعديل.**

بلغ اجمالي القروض الممنوحة في هذه المبادرة منذ ٢٠١٥ لغاية ٢٠٢٠ ما مقداره (٣٢٢,٤٧٨) مليار دينار عراقي، كما في الجدول (٢) ، بلغ اجمالي التمويل للقطاع الزراعي ما مقداره (٧,٥٤٥) مليار دينار، في حين نجد ان اجمالي التمويل للقطاع الصناعي بلغ ما مقداره (٤٩,٣٢٩) مليار دينار، اذ ارتفع حجم التمويل الصناعي من (١١,٣) مليار دينار في عام ٢٠١٩ إلى (٣٠,٠٢٩) مليار دينار في عام ٢٠٢٠

الاستنتاجات

في ضوء ما ورد في محاور البحث والتي تناولت دور المصارف الحكومية العراقية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة خلصت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات التي يمكن ايجازها بما يأتي:

١- ان السياسة الائتمانية المتشددة المتبعة من قبل المصارف العراقية خاصة بعد سنة ٢٠٠٣ المتمثلة بارتفاع معدل الفائدة أدى إلى انخفاض حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة، كما ان ضعف فرصة حصول المشروعات الصغيرة على التمويل يعود الى الشروط والضمانات والكفالات الواسعة للموظفين التي تطلبها

المؤسسات المعنية بالتمويل.

٢- عدم وجود دعم وتشجيع حقيقي من قبل الدولة لمنتجات المشروعات الصغيرة من خلال التعاقد معها، إذ

تفضل اغلب الدوائر الحكومية المنتجات الأجنبية المستوردة، وضعف دور الضرائب والرسوم لتوفير الحماية

لهذه المنتجات.

٣- تتعدد مصادر تمويل المشروعات الصغيرة الا ان اهم مصدر فيها هو القروض المصرفية. ٤- يتضح من اجراءات المصارف الحكومية في منح القروض للمشروعات الصغيرة غياب وحدة اقراض متخصصة تقوم بمهمة منح القروض لتلك المشاريع.

التوصيات

في ضوء معطيات الدراسة ونتائجها يمكن تقديم التوصيات الآتية:

١- العمل على استحداث وحدات إقراض متخصصة في المصارف الحكومية تقوم بمهام إقراض المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مع أخضاع الموارد البشرية العاملة في هذه الوحدة لدورات تدريبية وتطويرية في مجال منح الائتمان لهذه المشاريع وإعداد دراسات الجدوى وتحليل القوائم المالية، فضلا عن زيارة ومتابعة المشاريع المقترضة.

٢- ضرورة تلبية متطلبات المشروعات الصغيرة وذلك من خلال تخفيض سقف متطلبات وشروط الإقراض، وزيادة حجم مبالغ القروض الممنوحة من قبل الشركة وعدم تحديدها بمبلغ معين مع الأخذ بنظر الاعتبار زيادة المدة الزمنية للقرض، وإعادة النظر بأسعار الفائدة على ضوء نشاط المشروع.

٣- تنمية الوعي الاستثماري عن أهمية المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمعات المحلية وتعريف المستثمرين المحليين بمصادر التمويل المتاحة وتذليل شروط التمويل والضمان.

٤- توفير الحماية لمنتجات المشروعات الصغيرة عبر تفعيل دور الرسوم والتعريفات الجمركية واقامة المعارض

للتعريف بمنتجات هذه المشاريع.

المصادر

اولا: المصادر العربية

١. جمعه، عصام محمود ،٢٠١٥ قروض المشاريع الصغيرة، رسالة ماجستير في القانون، جامعة ال البيت.
٢. حرب، بيان دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد ٢٢، العدد ٢ ٢٠٠٦، ص١١٩-١٢٠

٣. الدعماوي، سالم سوادي حمود ،٢٠١٣، دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة، بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات لمحاسبية والمالية في جامعة بغداد لنيل شهادة الدبلوم العالي في المصارف.
٤. رشيد، محمد عبد الهادي ،٢٠١١ دور حاضنات الاعمال بالنهوض بالمشروعات الصغيرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٥. رقاني، بوخطة ،نريمان ،خمقاني ،٢٠١٣ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير.

٦. شبكة الانترنت الدولية rasheedbank.gov.iq

٧. شبكة الانترنت الدولية: www.iraqpressagency.com

٨. الطائي بشرى فاضل خضير وجريو، زهراء حسين الرقابة الداخلية على القروض الزراعية (بحث تطبيقي المصرف الزراعي التعاوني للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، مجلد ٢٢، عدد ٨٧ ,سنة ٢٠١٤، ص٥٣٧.

٩. الطائي، عقيل عبد الحسين عوده ٢٠٠٩ دور الصناعات الصغيرة للنهوض بالاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

١٠.عبد الحميد مناهل مصطفى وعبود، سهيلة نجم، دور التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد مجلد ١٩ عدد ٧٠، ٢٠١٣، ص ٢١١ ١١- العطية، ماجدة ٢٠١٤ ادارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة طر، عمان.

١٢. فرج، كرار حميد وفارس احمد محمود قياس اداء المصرف الزراعي العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ، مجلة العلوم الزراعية العرقية، مجلد٤١ عدد٦ سنة ٢٠١٠، ص٨٨-٩١.

١٣. المركز الاعلامي في المصرف الزراعي التعاوني.

١٤.الورد، ابراهيم موسى، ياس، راوية عبدالرحيم، استراتيجية مقترحة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق، المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، ص١٤-١٦.

١٥. وهيب، انتصار رزوقي، دور المشاريع الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة (العراق والاردن حالة دراسية)، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية العدد ١٠٢، ٢٠١٥ ، ص٤.

١٦. البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٧ ، ص٣٤.

١٧. البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٨ ، ص٣٠

٩. ١٨.البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٩, ص٣٥.

٢٠. رامي يوسف عبيد، تقرير حول جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في الحد من تداعيات فيروس كورونا على

٢١.مقومات الاستقرار المالي، صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠، ص٧.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1.Qimiao Fan: "Importance of SMEs and the Role of Public Support in Promoting SME Development" : From a conducts workshop, A policy Dialogue for SME in Russia, Sep (2003)